الاقتصاد · كذلك فأن ربع الطاقة البشرية في الاقتصاد تستغل يوميا في العمل الامني ــ في الجيش النظامي الدائم والاحتياط ، وفي الانتاج الامني وما شابه»·

هذه هي اهم الميزات ، او المشكلات ، التي تميز الاقتصاد الاسرائيلي حاليا · وقد حاولت اسرائيل كثيرا ، خاصة خلال السنوات الاخيرة ، ايجاد مختلف الحلول لها ، ابتداء من تخفيض قيمة الليرة لتشجيع الصادرات وانتهاء بالاقتطاع من الميزانيات العامة ، لكبح الطلب والاستهلاك ، ولكن حلولها هذه لم تجد نفعا حتى الآن · فهل تجد اسرائيل الحلول الملائمة لمشكلاتها الاقتصادية هذه ، في مرحلة السلام المقبلة ؟ وكيف سيكون تأثير هذه المشكلات على سياستها الاقتصادية المقبلة في مرحلة السلام مع مصر ؟

ثلاث سنوات صعبة

التوقع السائد والاكيد لدى مختلف الدوائر الاقتصادية في اسرائيل ، ان المشكلات الاقتصادية المذكورة ستزداد حدة خلال السنوات الاولى بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر · فهذه المعاهدة تلقي اعباءا امنية جديدة على اسرائيل ستكلفها اقتصاديا مبالغ طائلة ، تتمثل في اقامة خط دفاعي جديد في النقب ، عوضا عن الخط الذي ستنسحب منه في سيناء · ويشمل هذا الخط قاعدتين جديدتين ، ومراكز للجيش ومستوطنات جديدة لاستيعاب مستوطني رفح وما شابه ، وقد اعلن وزير المالية سمحا ارليخ ان اسرائيل تنتظر ثلاث سنين صعبة من الناحية الاقتصادية ، « وهذا هو الثمن الذي سيطلب من اسرائيل دفعه مقابل المصاريف المترتبة على عملية السلام· ويبلغ هذا الثمن نحو ٦٠ مليار ليرة» (٦)· كذلك اوضح ارليخ ان اسرائيل اعلمت الولايات المتحدة انه دون الحصول على مساعدات مالية لن يكون بامكانها التوقيع على معاهدة السلام · وانها تطالب الآن بمبلغ ٣ مليارات دولار [كدفعة اولى] لتمويل الانتشار الجديد للجيش الاسرائيلي في النقب » (٧) · وقد اجرى خبراء وزارة المالية الاسرائيلية ابحاثا مطولة حول هذا الموضوع ، ولكن تقديرهم الاولي ، انه اذا لم تحصل اسرائيل على كامل المبالغ المطلوبة بالعملة الصعبة ، في اطار المساعدات الاميركية ، فسيواجه الاقتصاد مشاكل صعبة في الموارد المحلية ، وستحدث نفقات كثيرة بالليرة الاسرائيلية ، مما سيقوي من سرعة التضخم المالي · « وقد ذكر في هذه المباحثات ايضا ، انه خلال سنة ١٩٧٤ التي كانت « سنة التحصينات » وصل معدل التضخم المالي الى ٥٦٪ · كذلك سيكون من الصعب توفير المتطلبات العادية كالطاقة البشرية والنقل ومعدات البناء »(٨) · ويتوقع نائب وزير المالية يحزكيئيل بلومين ان يصل معدل التضخم المالي خلال الفترة المقبلة ، بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر ، الى ١٠٠٪ · « اننا نتوقع تصعيدا ضخما في البناء